الرياض
عاصمة الثقافة والإعلام العربي
2025

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية: المعاش التقاعدي أنموذجاً

سحر بنت سليمان بن سالم المعمرية
فاطمة بنت سالم بن خليفة المزروعية
نعمة بنت سعيد بن علي العمرانية

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097
Online ISSN: 3006-2977
المجلد ٥٢ - العدد ٣
٢٠٢٥

Doi: 10.34120/jss.v53i3.497
قدم في: أكتوبر 2023
أجيز في: سبتمبر 2024

Omani Women's Satisfaction with the Role of Social Insurance: Retirement Pension as a Model

Sahar S. Almamari
Fatma S. Al-Mazroui
Naama S. AlAmrani

Abstract

Objective: The study aims to explore the level of Omani women's satisfaction with the role of social insurance using the retirement pension as a model. **Methods:** The study used the descriptive analytical approach, where a questionnaire comprising (281) female retirees was implemented as a tool for data collection. **Results:** The results of the study showed that there were statistically significant differences in the level of Omani women's satisfaction with the role of social insurance due to the variables of educational level and place of residence. **Conclusion:** The study concluded that the level of Omani women's satisfaction with the role of social insurance varied according to the dimensions of the study, where the dimension of procedures and service provision ranked first in terms of clarity and speed of procedures in the Public Authority for Social Insurance. On the other hand, the dimension of calculating the retirement pension ranked last in terms of the method of calculation and understanding the percentage of pension reduction. Based on the results, a set of recommendations was suggested that may help raise the level of Omani women's satisfaction with the role of social insurance.

Keywords: Social Insurance, Pension, Women, Satisfied, Role.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية: المعاش التقاعدي أنموذجًا

سحر سليمان المعمرية(*)
فاطمة سالم المزروعية(**)
نعمة سعيد العمرانية(***)

ملخص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية: المعاش التقاعدي أنموذجًا. **المنهجية:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فقد استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وطبّقت على عينة الدراسة المكونة من (281) من المتقاعدات العمانيات. **النتائج:** أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية تُعزى إلى متغير المستوى التعليمي ومكان الإقامة. **الخلاصة:** تفاوت مستوى رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية وفقًا لأبعاد الدراسة، فقد جاء بُعد الإجراءات وتقديم الخدمة في المرتبة الأولى من ناحية وضوح وسرعة الإجراءات المعمول بها في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وفي المقابل حاز بُعد احتساب المعاش التقاعدي المرتبةَ الأخيرة من ناحية طريقة الاحتساب وتفهم نسبة تخفيض المعاش. وفي ضوء النتائج اقتُرحت مجموعة من التوصيات التي قد تساعد في رفع مستوى رضا المرأة العمانية عن دور التأمينات الاجتماعية.

المصطلحات الأساسية: التأمينات الاجتماعية، المعاش التقاعدي، المرأة، الرضا، الدور.

(*) عضوة بلجنة الدراسات والبحوث بجمعية الاجتماعيين العُمانية، سلطنة عُمان.
Email: sahar.mamari@gmail.com
الاهتمامات البحثية: التعليم، الطفولة، المرأة، التحول الرقمي، التنمية المستدامة.

(**) عضوة بلجنة الدراسات والبحوث بجمعية الاجتماعيين العُمانية، سلطنة عُمان.
Email: Falmazrouia@gmail.com
الاهتمامات البحثية: جودة الحياة، الرعاية الاجتماعية، قضايا الشباب والمرأة، تقييم البرامج الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية.

(***) عضوة بلجنة الدراسات والبحوث بجمعية الاجتماعيين العُمانية، سلطنة عُمان.
Email: naama.saida@gmail.com
الاهتمامات البحثية: الحماية الاجتماعية، المرأة، التقاعد، الأحداث، العمل التطوعي.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

مقدمة

يُعدّ التأمين الاجتماعي إحدى وسائل الحماية الاجتماعية التي تقرّها المجتمعات عمومًا للحفاظ على الفرد وأسرته؛ كونه يوفّر الاستقرار الاجتماعي والنفسي للفرد ولمن يعول من بعده، إضافةً إلى كونه يمثّل بعدًا أساسيًا في الخطط والسياسات الاقتصادية لما لها من دورٍ في تعزيز مستوى الدخل الفردي.

يُعرّف التأمين الاجتماعي بأنه الإجراءات العامة التي تقوم بها المنظمات بهدف تمكين الفرد من التعامل بفعالية مع المخاطر ومواطن الضعف، وتوفير الدعم في حالات الفقر، وتعزيز الوضع الاجتماعي وحقوق الفئات. فهو أداة محورية لمكافحة الفقر، وتحقيق المساواة والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتضمن تأمين الأفراد من مجموعة من المخاطر تتمثل في المرض والصحة والعجز والشيخوخة، ومشكلات العمل والأمراض المهنية (النجار، 2016).

الجدير بالذكر أنه من الأهمية توضيح الفرق بين مفهومين أساسيين: الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي، إذ يُعرّف الضمان الاجتماعي بأنه برنامج للحماية الاجتماعية يحدده التشريع أو دستور كل دولة، يقدّم للأفراد درجةً من ضمان الدخل عند مواجهة حالات طوارئ الشيخوخة، أو البقاء، أو العجز، أو الإعاقة، أو البطالة، والموت. ويتيح بدوره إمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية العلاجية أو الوقائية. ويمكن أن يشمل الضمان الاجتماعي برامج التأمين الاجتماعي التي تسعى إلى توفير قدر الكفاية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد (International Social Security Association, 2020). وتلخيصًا لماهية مفهوم الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي، في كون التأمين وسيلة من وسائل تحقيق الضمان الاجتماعي الذي يعد الأوسع والأشمل (موسى، 2014).

تؤمِّن التأمينات الاجتماعية الحماية للفرد والأسرة والمجتمع؛ إذ تسعى إلى تعويض المؤمّن له أو أسرته من بعده، عن أي فقد أو نقص في الدخل في حالة تعرضه لأيّ من المخاطر التي يغطيها، والتي تؤدي إلى عدم قدرته على الاستمرار في العمل، كما أنها تسهم في توفير أسلوبٍ مناسبٍ للرعاية الصحية من العلاج والتأهيل (أحمد، 2002)، كما توفر الحماية الاجتماعية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة، إلى جانب العناية الطبية للمصابين بإصابات العمل والأمراض المهنية والتعويضات اللازمة، إذ إنها قائمة على العدل التبادلي الذي يقدمه المجتمع لمواطنيه ليوفر لهم ولأسرهم حياة كريمة (موسى، 2014).

على الصعيد المحلي في سلطنة عمان، سرت أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (72/91)، وتعديلاته بدءًا من تاريخ 1992/7/1، وقد نص القانون في إحدى مواده على إنشاء هيئة عامة تسمى "الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية"؛ تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع العماني (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، 2020).

كما تشير إستراتيجية العمل الاجتماعي الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة اليونيسف (2015) إلى مساهمة الحماية الاجتماعية التي تسعى لها سلطنة عُمان بقطاعيها المُساهِمة (التأمينات الاجتماعية) وغير المساهمة (المساعدات المالية المباشرة أو الضمان الاجتماعي، وبرامج الرعاية الاجتماعية) في تعزيز حصانة الأسرة العمانية، ودفع النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل، وإرساء الأمن الاجتماعي، والتضامن بين الأفراد والأجيال، وتعزيز النظرة الاجتماعية لأهمية العمل، إضافة إلى توفير مجموعة من الضمانات الأساسية للمواطنين والتي تكفل الحد الأدنى للدخل.

وتولي التأمينات الاجتماعية عنايتها بالمرأة العمانية، تترجم بذلك تعليمات المشرّع العماني؛ إذ أشارت المادة (12) من المبادئ الاجتماعية إلى: "أن العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة" (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1996).

ويأتي ذلك على نطاق التأمينات الاجتماعية في توفير جملة من المنافع التأمينية للمرأة العمانية العاملة في القطاع الخاص، من حيث استحقاقها للمكافآت، كمكافأة التفرغ لشؤون الأسرة، والمنح كمنحة زواج ابنة صاحب المعاش، ومنحتي الوفاة ومصاريف الجنازة والعزاء تُصرف للأرملة أولاً، وكذلك المعاشات بأنواعها واشتراطاتها (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، 2020).

وفي سياق الربط بين المرأة في التأمينات الاجتماعية، ومحاولة المقاربة بين المنافع التأمينية المقدّمة لها بالاتفاقيات الدولية التي أولتها سلطنة عمان اهتمامًا وحرصًا بالغين، تحديدًا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي انضمت لها سلطنة عمان بموجب مرسوم سلطاني رقم (2005/42)، إذ تستعرض الاتفاقية حق المرأة في التمتع بالحقوق الأساسية الاقتصادية منها والاجتماعية والمدنية، وأحقيّة وجود عدالة بين الجنسين في الحصول على الخدمات وتقديمها (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2005).

وتمثل هذه الدراسة محاولة للوصول إلى فهم للمنافع المقدّمة للمرأة العمانية العاملة في نظام التأمينات الاجتماعية، تحديدًا فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية بأنواعها، ومدى كفايتها، إضافةً إلى الحقوق المرتبطة بها والاحتياج إليها في هذه الحقبة من الزمن، ومقاربة تلك المنافع باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز من ناحية التمثّلات التي تترجمها الاتفاقية في موادها المذكورة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

إنّ للتأمينات الاجتماعية دورًا مهمّاً في توفير الحماية والشعور بالأمان الوظيفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤمّن عليهم كما أوضحتها دراسة (الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن، 2001)، وتقوم النظرية البنائية الوظيفية على اعتبار أنَّ التأمينات الاجتماعية بناءٌ يتكون من عددٍ من الأنساق التي لا بد من أن تقوم بوظائفها المتمثلة في تلبية الاحتياجات وإشباعها؛ حتى يتحقق التفاعل المؤدي إلى التوازن والاستقرار، وعلى العكس فإن حدوث أي خلل يطرأ على أي جزءٍ يؤدي إلى اختلال النظام بأكمله (غربي وقلواز، 2016).

ومن خلال الاطلاع على المؤشرات الإحصائية لأعداد المؤمّن عليهن والمسجلات في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتضح أن عددهن قد بلغ حتى شهر مايو 2020م (62838) من إجمالي المؤمّن عليهن العاملات في القطاع الخاص تحديدًا في نظام التأمينات الاجتماعية. ويتضّح في العالم المعاصر أنَّ عمل المرأة صار ضرورةً اقتصاديةً واجتماعيةً وثقافيةً، وقد فتح لها آفاقًا لفرصٍ كبيرةٍ في مختلف القطاعات (عبد وطارش، 2015).

أسئلة الدراسة

من منطلق الاهتمام بالمرأة وحمايتها في المجالات والقطاعات كافة، والسعي إلى توفير البيئة الملائمة لها، لضمان تحقيق الحماية والرفاه الاجتماعي؛ فقد تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1 – ما مستوى رضا المرأة العمانية المؤمّن عليها في التأمينات الاجتماعية بالمنافع التأمينية ممثلة بالمعاش التقاعدي؟

2 – هل توجد فروق دالة إحصائيًا في مستوى رضا المرأة العمانية المؤمن عليها بدور التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان تبعًا لمتغير العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة؟

3 -ما المقترحات لزيادة مستوى رضا المرأة العمانية المؤمّن عليها بالمنافع التأمينية، والمعاش التقاعدي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور قانون التأمينات الاجتماعية في توفير صور الحماية الاجتماعية للمرأة العمانية المتقاعدة، واستعراض واقع المرأة العمانية المُعاش، واتجاهاتها؛ للخروج بسياقات تسهم في التطوير والتحسين. ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

1 - الوقوف على مستوى رضا المرأة المؤمّن عليها في التأمينات الاجتماعية بالمنافع التأمينية المتمثلة في المعاش التقاعدي.

2 - تعرّف الفروق الدالة إحصائيًا في مستوى رضا المرأة العمانية المؤمن عليها بدور التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان تبعًا لمتغير العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة.

3 - تقديم مقترحات لزيادة مستوى رضا المرأة عن المنافع التأمينية، والمعاش التقاعدي.

أهمية الدراسة

تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها قد تمثّل إضافة علمية ومعرفية حول دور الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في دعم المرأة العمانية المؤمّن عليها، ومدى رضاها عن المنافع التأمينية من جهة، وكفاية المنافع التأمينية للمرأة من جهة أخرى، كما أنها قد تسهم في دعم البحث العلمي ومساعدة الباحثين في الدراسات اللاحقة بما ستوفره من إضافةٍ معرفية، وأداةٍ لقياس مدى رضا المؤمّن عليها. وتتضح الأهمية التطبيقية لهذه الدراسةً فيما سيُسفر عنها من نتائج قد تساعد القائمين والمختصين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على استيضاح واقع رضا المرأة العمانية عن المعاش التقاعدي وما يكتنفه من تحديات وصعوبات، والعمل على تحسينه بوتيرة مستمرة.

مصطلحات الدراسة

1 - قانون التأمينات الاجتماعية (Social Insurance legal): قانون صدر بموجب مرسوم سلطاني رقم (91/72)، ويطبق أحكام القانون على فرعي التأمين الآتيين:

أ - التأمين ضد أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة.

ب - التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية.

وتعرّف الباحثات دور التأمينات الاجتماعية إجرائيًا بأنه الوقوف على المنافع التأمينية المُدرجة تحت فرعي التأمين -والمتمثلة في جزئية المعاشات التقاعدية- والتي تُعنى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتطبيقها وتجويدها وفقاً لأحكام القانون، كما يقصد به تعرّف الجوانب المقدّمة من الهيئة في جودة تقديم المعاشات من خلال الوقوف على أربعة جوانب، ممثلة في:

أ - احتساب المعاش التقاعدي.

ب - قانون التقاعد.

ت - الإجراءات وتقديم الخدمة.

ث - التوافق النفسي والاجتماعي.

2 - المؤمّن عليه (Insured): العامل الذي تسري عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، حتى لو كان في فترة الاختبار (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1991).

3 - المعاش التقاعدي (Pension): عرّفته الباحثات إجرائيًا بأنه المعاش الذي يُصرف للمؤمّن عليها المسجلة في التأمينات الاجتماعية كلًا حسب فئتها بعد تقاعدها، أو بسبب ظروفها الصحية وتستوفي شروط استحقاق المعاش. الجدير بالذكر أن المعاشات التقاعدية تعددت وفق ما شرّعته الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، تلك المعاشات كالآتي: معاش الشيخوخة (بلوغ السن القانونية)، ومعاش الشيخوخة المبكر، ومعاش الوفاة الناتجة من سببٍ غير مهني، ومعاش وفاة ناتج من سبب مهني، ومعاش العجز الناتج من سبب غير مهني، ومعاش العجز الجزئي والدائم.

الإطار النظري

يعيش الإنسان تحدياتٍ مصيرية، وظروفًا حياتية تفرض عليه الحاجة إلى نظام الحماية الاجتماعية، والذي يمثل إحدى القضايا المهمة لكل أفراد المجتمع، والتي تسهم في تعزيز وتمكين وزيادة الأمن الاجتماعي، ومكافحة الفقر وعدم المساواة، والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (النجار، 2016)؛ فقد ركزت التنمية المستدامة على الحماية الاجتماعية في أهدافها مثل:

1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان.

2 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيشٍ صحيةٍ ورفاهية في جميع الأعمار.

3 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

4 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

5 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

6 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمُساءلة وشاملة على جميع المستويات (نشرة التنمية الاجتماعية، 2015).

ويجدر القول إنه في سبيل تحقيق مرتكزات التنمية المستدامة، لا بد من التعامل مع المخاطر والاحتياجات المتوقع أن تصيب كلا الجنسين: الذكور والإناث على حد سواء، والتي قد تعوق توفير الحماية الاجتماعية، وقد تشمل هذه الاحتياجات والمخاطر ما يلي (النجار، 2016):

1 - الصحة والمرض: المحافظة على الدخل تحت ظرف أي مرض.

2 - العجز: المحافظة على الدخل والدعم لفئة الإعاقات العقلية والجسدية وغير القادرين على القيام بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

3 - الشيخوخة، والوفاة (للمحافظة على الدخل في نطاق وفاة أحد الأقارب).

4 - الأسرة/ الأطفال: نفقات الحمل والولادة، وتعليم الأطفال، ورعاية الأسرة.

5 - حوادث العمل والأمراض المهنية: الإعانات النقدية للأشخاص غير القادرين على العمل بسبب الأضرار المادية الناتجة من حادثٍ أو مرضٍ مهني.

6 - مساعدات أخرى: تغطية تكاليف السكن، والمساعدات والإعانات الغذائية، والبطالة،

وعليه. فإن للحد من المخاطر الاجتماعية المتوقّعة، إضافة إلى تلبية الاحتياجات المترتبة على وقوع المخاطر، وأيضًا التداعيات المرتبطة بالواقع البشري المعاش في ظل الظروف التي تسود العالم، فقد وجدت عدة برامج للحماية الاجتماعية تعمل إجمالاً على

تحقيق مستوى من الحماية الاجتماعية للأفراد منها: الضمان الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية، والمساعدات الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي (الزغل، 2019).

وتُعد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان واحدةً من وسائل تحقيق الضمان الاجتماعي للمجتمع، بحيث تترجم الأهداف العامة للحماية الاجتماعية المتمثلة في العدالة، ومكافحة الفقر، وتوفير الحياة الكريمة للأفراد، إضافةً إلى التعامل مع مستجدات الحياة المتسارعة. وذلك من خلال سعيها إلى تقديم المنافع التأمينية المتعددة للمرأة العمانية.

تأتي تلك المنافع كخدمات دائمة للتعامل مع مختلف المخاطر كالتأمين على مخاطر الوفاة والعجز والشيخوخة، وأيضًا في فرع التأمين الآخر على تداعيات إصابات العمل والأمراض المهنية، وتأتي تفاصيل المنافع التأمينية وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية كالآتي:

1 – معاش الشيخوخة: هو معاش يصرف شهريًا للمؤمّن عليها التي تخضع لنظام التأمين الاجتماعي مع مراعاة بلوغ السن القانونية، ومدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق هذا النوع من المعاشات، ومن شروط الاستحقاق:

أ – بلوغ المؤمّن عليها سن الخامسة والخمسين متى ما بلغت مدة اشتراكها في التأمين (الخدمة) عشر سنوات فعلية.

ب – عدم تقاضي معاشٍ تقاعدي آخر من أية جهةٍ حكومية.

2 – معاش الشيخوخة المبكر: هو معاش مبكر يُصرف شهريًا للمؤمّن عليها التي تخضع لنظام التأمين الاجتماعي وبلوغ السن (45 سنة على الأقل)، وهي المدة الموجبة لاستحقاق هذا النوع من المعاشات، وتخضع لنسب تخفيض تبعًا لسن المؤمّن عليها عند تقديم طلب الصرف، ومن شروط الاستحقاق:

أ – بلوغ المؤمّن عليها سن الخامسة والأربعين على الأقل.

ب – توافر مدة اشتراك في التأمين (الخدمة) لا تقل عن (15) سنة بالنسبة إلى المرأة.

ت – عدم تقاضي أي معاش تقاعدي من أية جهة حكومية أخرى.

3 – معاش الوفاة الناتجة من سبب غير مهني: ويأتي استحقاق معاش الوفاة في إطار حرص الهيئة على توفير الحياة الكريمة والمستقرة لأسرة المؤمّن عليها بعد وفاتها، ومن شروط الاستحقاق:

أ – مدة اشتراك في التأمين (الخدمة) لا تقل عن ستة أشهر متصلة، أو اثنا عشر شهرًا منفصلاً، آخر ثلاثة أشهر متصلة.

ب – عدم تقاضي المؤمّن عليها المتوفاة أي معاش تقاعدي من أية جهة حكومية أخرى حال حياتها.

ت – حدوث الوفاة على رأس العمل أو خلال سنة من انتهاء الخدمة.

ث – وجود مستحقين لاستحقاق هذه المنفعة وفقاً لأحكام القانون.

4 – معاش وفاة بسببٍ مهني: وهي الوفاة الإصابية الناتجة من أسباب مرتبطة ببيئة العمل، ومن شروط الاستحقاق:

أ – عدم تقاضي المؤمّن عليها المتوفاة أي معاشٍ تقاعدي من أية جهة حكومية أخرى حال حياتها.

ب – وجود مستحقين لاستحقاق هذه المنفعة وفقًا لأحكام القانون.

5 – معاش العجز الناتج من سببٍ غير مهني: لقد أتاح نظام التأمينات الاجتماعية إمكانية الحصول على هذا النوع من المعاش إذا كانت حالة المؤمّن عليها الصحية تحول بينها وبين أدائها لعملها، وترغب في الاستفادة من التقاعد الطبي، ومن شروط الاستحقاق:

أ – مدة اشتراك في التأمين (الخدمة) لا تقل عن ستة أشهر متصلة أو اثنا عشر شهرًا منفصلاً، آخر ثلاثة أشهر متصلة.

ب – عدم تقاضى المؤمّن عليها أي معاشٍ تقاعدي من أية جهة حكومية.

ت – ثبوت العجز غير المهني بموجب شهادة صادرة عن اللجنة الطبية المختصة.

6 – معاش عجز كلي دائم: هو العجز الذي تسببه الإصابة أو المرض المهني، وينتج منه فقدان تام مستديم للمقدرة على الكسب، ومن شروط الاستحقاق:

أ – تكون نسبة العجز 100%.

ب – يعتبر المرض مهنيًا إذا كان من ضمن الأمراض الواردة في جدول 1 المرفق بالقانون، ويتم تقدير نسبة العجز في حالات الفقد العضوي من قبل اللجنة الطبية.

ت– عدم تقاضي أي معاشٍ تقاعدي من أية جهة حكومية أخرى.

7 – معاش عجز جزئي دائم: هو العجز الذي تسببه الإصابة أو المرض المهني، وينتج منه نقصٌ مستديم، ومن شروط الاستحقاق:

أ – تكون نسبة العجز تساوي أو تزيد على 30 %، ولا تصل إلى العجز الكلي 100%.

ب – يُعدّ المرض مهنيًا إذا كان من ضمن الأمراض الواردة في جدول 1 المرفق بالقانون، ويتم تقدير نسبة العجز في حالات الفقد العضوي من قبل اللجنة الطبية.

ت – عدم تقاضي أي معاشٍ تقاعدي من أية جهة حكومية أخرى (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1991).

وفيما يتعلّق بالمرأة أيضًا في القوانين والاتفاقيات؛ فقد أولت سلطنة عمان اهتمامًا بالمرأة في هذا الجانب، من خلال انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، إذ جاءت هذه الاتفاقية تعزيزًا لجهود سلطنة عُمان في توفير الرفاه والاستقرار الاجتماعي للمرأة.

ويمكن المقاربة بين أحكام قانون التأمينات الاجتماعية مع ما جاء في اتفاقية سيداو، تمثّل ذلك في المادة (11) من اتفاقية سيداو بأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق نفسها، ولا سيما الحق في الضمان الاجتماعي الذي يركز على حالات التقاعد، والبطالة، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل (الأمم المتحدة، 1976)، وهذا ما ركزت عليه وأكدته أحكام التأمينات الاجتماعية؛ إذ ركزت على التأمين ضد مخاطر الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والتأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية لجميع العاملين المسجّلين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على حد سواء.

الدراسات السابقة

تعدُّ الدراسات السابقة نقطة الانطلاق لأية دراسة علمية؛ إذ يتعرَّف الباحث من خلالها ما توصل إليه الباحثون في الدراسات العلمية، فيبدأ من حيث انتهوا ويضيف إلى ما أسهموا به، ويحقق بذلك إحدى خصائص البحث العلمي وهي تراكمية المعرفة. ويتناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع المرأة العاملة، وصور الحماية الاجتماعية المتعددة المقدّمة للمرأة، ومدى شموليتها وكفايتها، ويمكن استعراضها في هذه الدراسة كالآتي:

أشـارت دراسـة البراشـدية وآخريـن (2019) إلـى قيـاس مسـتوى الوعـي بثقافـة التأمينـات الاجتماعيـة فـي المجتمـع العمانـي، وإيجـاد حلـول ذكيـة لتعزيـزه فـي ضـوء الإسـتراتيجية الوطنيـة للابتـكار، وأظهـرت النتائـج أن الوعـي الكلـي يعـد متوسـطاً، كمـا توجـد فـروق إحصائيـة فـي الوعـي بقوانيـن وتشـريعات التأمينـات الاجتماعيـة لصالـح الإنـاث، كمـا كشـفت الدراسـة عـن وجود تفـاوت بين الوسـائل الإعلامية التي تسـتخدمها الهيئـة فـي نشـر الثقافـة التأمينيـة.

وأثبتـت دراسـة زهيـة (2017) المعنونـة: "بالضمانـات المقـررة للمـرأة العاملـة فـي التشريع الجزائري والمقارن" أن دخول المرأة إلى سوق العمل طرح العديد من الإشكالات التـي تمحـورت حـول محوريـن: أولهمـا تحقيـق تكافـؤ الفـرص والحقـوق فـي العمـل بيـن الرجـل والمـرأة، وثانيهمـا تنظيم عمل المرأة بما يتفق مع طبيعتها الفسـيولوجية وأدوارها الاجتماعيـة المتعـددة كأمّ على سـبيل المثال.

وقـد سـعى العنـزي (2014) فـي دراسـته الموسـومة بـ "واقـع خدمـات الضمـان الاجتماعـي المقدمـة للأسـر الفقيـرة التـي تعولهـا النسـاء" إلى تعـرّف مدى قـدرة برنامج الضمـان الاجتماعـي علـى مواجهـة احتياجـات الأسـر الفقيـرة التـي تعولهـا النسـاء والمشـكلات المحتملـة نتيجـة لذلـك، وقـد خرجـت الدراسـة بعـدة نتائـج أهمهـا: غالبيـة عينـة الدراسـة كان مصـدر دخل أسـرهن معاش الضمان الاجتماعـي، وأن الدخل لا يكفي لسـد احتياجاتهـن الشـخصية واحتياجـات الأسـرة، وقـد وافقـت عينـة الدراسـة علـى أن هنـاك عـددًا مـن الصعوبـات التـي تواجـه الأسـر، أهمهـا عدم تناسـب معـاش الضمان مع عـدد أفـراد الأسـرة، وبالتالـي عـدم كفايتـه لسـد المسـتلزمات الأساسـية.

كمـا أشـارت نتائج دراسـة الكيوميـة (2014) حول "الوعي بقانـون العمل لدى المرأة العمانيـة العاملـة فـي القطـاع الصناعـي الخـاص"، إلـى أن مكونـات الوعـي بالتأمينـات الاجتماعيـة لـدى المـرأة تـراوح بيـن المرتفـع والمتوسـط؛ فقـد أوضحـت النتائـج ارتفـاع مسـتوى مكـون الممارسـة إذ إنهـا تطالـب وتدافـع عـن الامتيـازات والمنـح الإضافيـة التـي مـن حقهـا الحصـول عليهـا مـن نظـام التأمينـات الاجتماعية، وفيمـا يتعلـق بالمكون المعرفـي المتمثـل فـي المعـاش التقاعـدي (الشـيخوخة، والشـيخوخة المبكـرة)، ومكافأة مـدة خدمتهـا كان المسـتوى متوسـطًا، بينمـا مسـتوى مكـون رضـا المـرأة العاملـة بالقطـاع الصناعـي الخـاص يقـع ضمـن المسـتوى المتوسـط فيمـا تقدمـه الهيئـة العامـة كسـرعة خدماتهـا والتوعيـة بأنظمتهـا.

وتوصلت نتائج دراسة سرور (2008) حول "تحليل مضمون شكاوى المرأة كمدخل لتحديد الحاجات: دراسة مطبقة على مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة عام 2007"، إلى أن الحاجات المرتبطة بشكاوى التأمينات والضمان الاجتماعي احتلت المرتبة الثالثة، وتتمثل هذه الحاجات في: المطالبات بالحقوق، والحماية، والاستقرار المادي، وأوضحت أنه يمكن تحقيق ذلك إجرائيًا عن طريق: تبسيط إجراءات الحصول على الحقوق، وزيادة الاعتمادات المالية لمعاشات الضمان الاجتماعي.

وتطرقت البلوشية (2007) في ورقتها العلمية حول النهوض بالمرأة في سلطنة عمان، إلى ضمان حريتها، وكفالة حقوقها ودعمها في مختلف جوانب التنمية، ويتأتى ذلك في القوانين والتشريعات العمانية، والنظام الأساسي للدولة، وقانون العمل العماني دون التمييز بينها وبين الرجل. وقد أفرد القانون قوانين خاصة بالمرأة مثل: عدم جواز تشغيلها بين الساعة (6) مساءً والساعة (6) صباحًا إلا في حالات يقرها الوزير، وكذلك عدم تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً وأخلاقياً، وحقها في التمتع بإجازة الوضع قبل وبعد الوضع.

وقد أشار القحطاني (2018) في دراسته الميدانية عن واقع المتقاعدين بالرياض والتي كانت مطبّقة على (432) من المتقاعدين، إلى جملة من النتائج كان من أبرزها أن نسبة (60.2%) من المتقاعدين يواجهون مشكلات اجتماعية في مرحلة التقاعد، إضافة إلى كون (67.2%) من عينة دراسته أشاروا إلى كونهم يواجهون مشكلاتٍ اقتصاديةً، وقد خلصت دراسته إلى أن المتوسط العام لرضا المبحوثين عن الخدمات المقدمة لهم بلغت نسبة (43.8%).

أشارت دراسة Solinge, Henkens (2008) إلى أن المشكلات التي من الممكن أن تعتري المتقاعدين هي في نظرتهم إلى التبعات الاجتماعية للتقاعد ومن عدم السيطرة عليها، وقد وصفت الدراسة أن الرضا التقاعدي في المقام الأول يرتبط بوصول المتقاعد إلى الموارد الرئيسية مثل: (الموارد المالية، التمتع بصحة جيدة، والاستقرار في الحياة العائلية) وإلى كون التحدي الأكبر يتمثّل في التكيف مع فقدان العمل وروابطه الاجتماعية، وتطوير نمط حياة مُرضٍ بعد التقاعد.

في حين بيّنت دراسة Banerjee (2016) في استعراضها لاتجاهات الرضا عن التقاعد في الولايات المتحدة أن نسبة الرضا قد انخفضت في نسبة المستجيبين الذين أجابوا عن حالتهم بعد التقاعد بوصف "مرضية للغاية"، وفي المقابل وجود زيادة

مضطـردة فـي نسـبة المسـتجيبين الذيـن عبّـروا عن حـالات تقاعد "مرضية إلـى حد ما"، إضافـة إلـى أن النتائـج وضّحـت أن هنالـك ارتباطـاً وثيقـاً بيـن الحالـة الصحية ومسـتوى الرضـا عـن التقاعد.

وأظهـرت نتائـج دراسـة الخطابي والكربـي (2015): "احتياجـات المتقاعديـن ومشـكلاتهم فـي مجتمـع الإمـارات"، أن أسـباب التقاعـد لـدى عينـة الدراسـة ترجـع إلـى رغبة المتقاعدين الشـخصية في المقام الأول، رغبتهم بالتفرّغ لشـؤون الأسـرة، وشعورهم بالملـل تجاه العمـل، كمـا بيّنـت أن المتقاعديـن يعانـون بعـض المشـكلات الاجتماعيـة، مثـل: (زيـادة فـي وقـت الفراغ، وتقلـص علاقة المبحـوث بمحيطه الاجتماعـي، وانخفاض النشـاط العـام)، والمشـكلات النفسـية، إضافـة إلـى المشـكلات الاقتصاديـة. وفي سـياق جانـب المشـكلات التـي مـن المحتمـل أن يتعـرّض لهـا المتقاعـدون، بينـت نتائـج دراسـة الحبشـي (2011) أن أكثـر المشـكلات التـي تواجـه المتقاعديـن هـي المشـكلات الماديـة مقابل متغيرات الحياة المستجدة، إَضافة إلى أن الدراسة أظهرت وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائيـة فـي مـدى التخطيـط المالي للتقاعد تبعًـا للمتغيرات الاقتصاديـة والاجتماعية، وبيّنـت أن المتقاعديـن الذيـن قامـوا بالتخطيط المالي للتقاعد هـم أكثر رضًا عن غيرهم مـن المتقاعدين.

أظهـرت نتائـج دراسـة Al-Eid (2014) تعـرّف طبيعـة متغيـرات الحالـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والعلاقـات الأسـرية، وأثرهـا علـى الأمـن النفسـي لـدى عينـة من السـيدات المتقاعـدات، وأوضحـت نتائج الدراسـة وجـود علاقة ارتباطية موجبة دالـةٍ إحصائيًا بين العلاقات الأسـرية والأمن النفسـي، وأوصت الدراسـة بزيادة عدد المؤسسـات التي تهتم بشـؤون المـرأة المتقاعـدة، وتصميـم برامـج إرشـادية تُعنى بالنسـاء المتقاعـدات من أجل الإسـهام في تخفيف الضغوط النفسـية لديهن، والقيام بعمل برامج ثقافية من أجل زيادة الوعي والترفيه للنسـاء المتقاعدات، وعقد اللقاءات الاجتماعية للنسـاء المتقاعدات في الجمعيـات النسـوية، ومشـاركتهن فـي أدوار اجتماعيـة رائـدة؛ لتعزيـز الثقـة بالنفس بعـد التقاعـد، كمـا يـؤدي إلى توفيـر الأمن الاجتماعـي لديهن.

التعليق على الدراسات السابقة

– قامـت الباحثـات باسـتعراض عـدد مـن الدراسـات التـي تتقـارب مـع أهـداف هـذه الدراسـة، وقـد اهتمـت الباحثـات بإظهـار واقـع المتقاعديـن واحتياجاتهـم –حسـب الدراسـات– وماهيـة المواضيـع التـي تشـكّل نقطـة اهتمـام المتقاعديـن.

– ركزت إحدى الدراسات السابقة على رضا المتقاعدات في المجال الصناعي ومدى معرفة المرأة بالقوانين المنظمة لعملها على رأس العمل، وبعد الانتهاء منه.

– أكدت الدراسات السابقة على احتياجات المتقاعدات والمتمثلة (بالحماية، والاستقرار المادي، والأمن الاجتماعي، مهارات للتخطيط ما قبل التقاعد، وبناء الثقة بالنفس، التمتّع بصحة جيدة ...).

– تم استعراض عدد من الدراسات التي تبيّن المشكلات التي تواجه المتقاعدين عمومًا، وتبيان نوعية حياتهم بعد التقاعد.

– اعتمدت معظم الدراسات السابقة المستعرضة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو ما يتلاقى مع المنهج المستخدم في هذه الدراسة.

– استفادت الباحثات من الدراسات السابقة في وضع الإطار النظري والمنهجي للدراسة.

ما تنفرد به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

– دراسة رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية: المعاش التقاعدي أنموذجًا ومن خلال تحديد أربعة أنواع من المعاشات التقاعدية (معاش الشيخوخة بلوغ السن القانونية، معاش الشيخوخة المبكر، معاش العجز بسبب غير مهني، معاش العجز الكلي).

– الوقوف عما إذا كانت هنالك فروق دالة إحصائيًا في مستوى رضا المرأة العمانية المؤمن عليها بدور التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان تبعًا لمتغير العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة.

– تركيزها على المتقاعدات العمانيات المسجلات رسميًا والنشطات في تقاضي المعاش التقاعدي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، اللاتي يمثّلن شريحة كبيرة من المجتمع، كما أنه من الممكن أن يسهم في الحصول على مؤشرات جديدة بشأن مستوى رضاهن عن: (طريقة احتساب المعاش التقاعدي، قانون التقاعد والتمايز بين الصناديق التقاعدية بسلطنة عمان، مستوى تقديم الخدمة والإجراءات المتّبعة، توافقهن النفسي والاجتماعي بعد التقاعد واحتياجاتهن).

– قلة الدراسات التي تناولت الموضوع المدرس بأهدافه الدقيقة وبشكل حديث في المجتمع العماني.

– التركيز بشكل منهجي في أهداف الدراسة على مقترحات العينة لزيادة مستوى رضاهم عن دور الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

– إظهار واقع المتقاعدات في سلطنة عمان، وتغييرات الحياة التي من الممكن أن تمر بها المتقاعدة، والظروف المعيشية التي تعيشها مقابل المعاش المتقاضى ومدى كفايته، ونوعية الحياة وجودتها بعد التقاعد.

الإجراءات المنهجية

يشتمل هذا الجزء على الإجراءات المنهجية للدراسة، والمتمثلة في بيان نوع الدراسة، والمنهج الذي اعتمدت عليه، ومجتمع الدراسة وعينتها، إضافةً إلى الإشارة إلى أساليب تقنين الدراسة.

1 - نوع الدراسة والمنهجية

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور قانون التأمينات الاجتماعية في توفير صور الحماية الاجتماعية للمرأة العمانية المتقاعدة؛ لذا فإن المنهج المتّبع هو المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى الأسلوب الكمي.

2 - مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (2470) امرأة من المتقاعدات والمُسجلات النشِطات في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمختلف مناطق سلطنة عُمان، اللاتي يتقاضين معاشات تقاعدية مختلفة وِفق آخر إحصائية صدرت عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مايو من سنة 2020.

وقد تم الاكتفاء بالمنافع التأمينية (معاش شيخوخة بلوغ السن القانونية، معاش الشيخوخة المبكر، معاش العجز الناتج من سبب غير مهني، معاش عجز كلي دائم) دون تناول سائر الأنواع من المعاشات التقاعدية للمبررات الآتية:

أ- تم استبعاد معاشات الوفاة بسبب مهني وبسبب غير مهني لوفاة المؤمّن عليها، وبالتالي يتعذّر قياس الهدف المرجو من الدراسة، إضافة إلى كون المعاش السالف الذكر له طريقة مختلفة في توزيع الأنصبة على الورثة، وهو ما يتطلب دراسة معمّقه ومختلفة عن هذه الدراسة.

ب- تم استبعاد معاش العجز الجزئي الدائم كونه يمثّل مرحلة مؤقتة تتقاضى فيها المؤمّن عليها معاشاً تقاعدياً، بالتالي وبناءً على ما ترمي إليه هذه الدراسة من

أهداف، فقد ارتأى الفريق البحثي بعد الاطلاع على تفاصيل المعاش، وأيضًا بعد سؤال الجهة المختصة عدم تحديده من ضمن مجتمع الدراسة.

ت - تناول الفريق البحثي الأنواع الأربعة المذكورة سابقاً، وذلك للأسباب الآتية:

- المعاشات المذكورة دائمة (الدائمة بمعنى ليست لفترة مؤقتة).
- نشطة.
- المؤمن عليها هي القائمة دون وكيل في استلام وتحصيل المعاش التقاعدي.
- لتحقيق هدف الدراسة في قياس رضا المرأة المؤمّن عليها في التأمينات الاجتماعية بالمنافع التأمينية المتمثلة في المعاش التقاعدي.
- لقابلية المقاربة بين المنافع المذكورة واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.

3 - عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، استُخدمت العينة الطبقية العشوائية، وذلك من خلال تصنيف مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقًا لخصائصها، علمًا بأن هذه العينة لا تمثل المجتمع المدروس، ولكنها تتيح فرصةً متساويةً لأي فردٍ من أفراد مجتمع الدراسة أن يختار، وسيتم حساب حجم العينة المناسب من خلال معادلة ستيفن ثامبسون (Steven K. Thompson) في صيغتها الرياضية الآتية (Cohen et al., 2007):

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث تشير N إلى حجم مجتمع الدراسة، وتشير d إلى نسبة الخطأ المسموح بها، وقد تم اختياره بما لا يتجاوز (10%)، بينما تشير z إلى الدرجة المعيارية (1.96) وهي التي تقابل مستوى الدلالة (95%)، أما P فتشير إلى نسبة توفر الخاصية المدروسة وتساوي (0.5) حسب افتراض معادلة ستيفن ثامبسون، وتم تحديد العينة من خلال تقسيمها إلى أربع طبقات مستقلة، كما هو موضح في جدول 1، علمًا بأنه تم الاختيار وفقًا للحجم النسبي للطبقة.

شكل 1

مفردات العينة وفقاً لمعادلة ستيفن ثامبسون (Steven K. Thompson)

مفردات العينة

المنافع التأمينية	مجتمع الدراسة	الوزن النسبي	العينة وفقًا لمعادلة ستيفن ثامبسون	عينة الدراسة الفعلية
معاش الشيخوخة لبلوغ السن القانوني	952	0.385	128	73
معاش الشيخوخة المبكر	880	0.356	119	149
معاش العجز الناتج عن سبب غير مهني	634	0.256	85	58
معاش عجز كلي دائم	4	0.001	1	1
الإجمالي	**2470**	**1**	**333**	**281**

4 - مجالات الدراسة

أ- **المجال البشري:** شمل المتقاعدات من القطاع الخاص (المؤمّن عليهن في التأمينات الاجتماعية).

ب- **المجال المكاني:** طبقت الدراسة على المتقاعدات من مختلف محافظات سلطنة عُمان عشوائيًا.

ت- **المجال الزماني:** بدأت الدراسة في يناير 2021م.

5 - أدوات الدراسة

اتساقًا مع موضوع الدراسة وتساؤلاتها، اعتمدت الباحثات في جمع البيانات على صحيفة استبانة تختص بجمع البيانات الكمية، تأتي تفاصيلها كالآتي:

صحيفة الاستبانة

تعد الاستبانة من أشهر أدوات البحوث الكمية استخدامًا، فهي وسيلة علمية دقيقة لجمع المعلومات، عن طريق صياغة مجموعة من الفقرات بطريقة علمية رصينة، وقد تضمنت (4) محاور أساسية، يأتي ذكرها كالآتي:

أ- **المحور الأول (البيانات الأولية):** اختص بالبيانات الأساسية لعينة الدراسة التي تضمنت (3) أسئلة؛ لتحديد المتغيرات المستقلة: (العمر، والمستوى التعليمي، مكان الإقامة، نوع المعاش المتقاضى).

ب- المحور الثاني (الوقوف على مدى رضا المرأة بالمنافع التأمينية)، تم إعداد مقياس خماسي على طريقة ليكرت مقسّم إلى: (موافق تمامًا، وموافق، ولا أعلم، وغير موافق، وغير موافق تمامًا). كما قسمت عبارات المحور إلى (4) بنودٍ عامةٍ، وهي: (احتساب المعاش التقاعدي، وقانون التقاعد، والإجراءات، وتقديم الخدمة، والتوافق النفسي، والاجتماعي).

وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على (27) عبارة، اختصت (5) عبارات منها باحتساب المعاش التقاعدي، وبالمثل اختصت (5) عبارات أخرى بقانون التقاعد، بينما اختصت (9) عبارات بالإجراءات وتقديم الخدمة، وأخيرًا تضمن التوافق النفسي والاجتماعي (8) عبارات.

ت - المحور الثالث: يتعلق بالإجابة عن السؤال المفتوح والمتضمن تعرّف وجهة نظر العينة حول المزايا اللاتي يرون أهمية وجودها في نظام التقاعد في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الجدير بالذكر أن إنجاز الدراسة مر بعدة مراحل، بدءًا من مخاطبة جمعية الاجتماعيين العمانية للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومن ثم مخاطبة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لأخذ الموافقة لجمع البيانات من عينة الدراسة، ومخاطبات أخرى إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلى أن تم الحصول على الموافقات النهائية؛ إذ وفّرت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مكتبًا وهاتفاً خاصاً؛ ليتمكن الفريق البحثي من جمع البيانات والتواصل مع عينة الدراسة في خصوصية تامة.

6 - تقنين أداة الدراسة

تعد عملية القياس من العناصر الأساسية للبحوث العلمية الرصينة، إذ يعتمد على أسس علمية ومنهجية للحصول على البيانات، وفيما يأتي الإجراءات التي اتبعها الفريق البحثي للتحقق من صدق أدوات الدراسة وثباتها، وهي:

أ- صدق الأداة

للتأكد من كون الأداة تحقق أهداف الدراسة تم قياس الصدق الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين بجامعة السلطان قابوس، إضافةً إلى ذوي الخبرة في الموضوع المراد دراسته، لتحديد آرائهم حول مدى كفاية العبارات، وتمثيلها للأبعاد، وأي ملاحظات أخرى، وقد استبعدت العبارات التي لم تحصل على اتفاق (80%) من المحكمين، كما تم تعديل بعضها الآخر في ضوء مقترحات المحكمين.

ب- ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات أداة الاستبانة في هذه الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وقد بلغت قيمة معامل ألفا (0.799) لإجمالي فقرات الاستبانة وعددها (27) فقرة.

7 - أساليب التحليل الإحصائي

اعتمد الفريق البحثي على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إصداره الخامس والعشرين؛ لإجراء المعالجات الإحصائية لتحليل البيانات الميدانية التي سيتم جمعها بوساطة الاستبانة، متمثلةً في:

أ- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha Coefficient)؛ لحساب قيمة الثبات لأداة الاستبانة.

ب - اختبار تحليل التباين الأحادي (One- way Anova)؛ لتعرّف الفروق الإحصائية ذات الدلالة المعنوية التي تحدث نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة (مكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والعمر) على مستوى رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية.

ت - التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري: لقياس متوسط استجابات عينة الدراسة على بنود الاستبانة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

جدول 1

عرض لخصائص عينة الدراسة وفقًا لبعض المتغيرات

المتغير	التكرار	النسبة
العمر		
أقل من 46	63	% 22.4
بين 46 إلى 55	143	% 50.9
أكثر من 55	75	% 26.7
المستوى التعليمي		
دون الجامعي	214	% 76.2
دبلوم عالي	40	% 14.2

تابع/ جدول 1

عرض لخصائص عينة الدراسة وفقًا لبعض المتغيرات

المتغير	التكرار	النسبة
بكالوريوس	21	% 7.5
دراسات عليا	6	% 2.1
مكان الإقامة		
قرية	90	% 32
مدينة	178	% 63.3
ساحل	10	% 3.6
بادية	3	% 1.1
نوع المعاش التقاعدي		
معاش الشيخوخة لبلوغ السن القانونية	73	%26
معاش الشيخوخة المبكر	149	%53
معاش العجز الناتج من سبب غير مهني	58	%20.6
معاش عجز كلي دائم	1	%0.4

توضح النتائج الواردة في جدول 1 توزيع عينة الدراسة من النساء المتقاعدات وفقاً لمتغير العمر، المستوى التعليمي، ولمكان الإقامة، ونوع المعاش المتقاضى. وتشير بيانات توزيع الفئات العمرية، إلى أن الفئة العمرية (بين 46 و55) تمثل أعلى نسب للمبحوثات، تليها الفئة العمرية (أكثر من 55) في الترتيب الثاني، في حين حصلت الفئة العمرية (46 فأقل) على الترتيب الثالث.

كما يتضح أن النساء المتقاعدات الواقعات في المستوى التعليمي (دون الجامعي) يمثلن النسبة الأعلى مقارنة بسائر مستويات التعليم الأخرى؛ فقد بلغت نسبتهن (76.2%)، تليهن المتقاعدات الحاصلات على الدبلوم العالي إذ بلغت نسبتهن (14.2%)، وشكل المستوى التعليمي (الدراسات العليا) النسبة الأقل بواقع (2.1%).

وفيما يتعلّق بمكان الإقامة فقد أظهرت النتائج أن المتقاعدات يتمركزن في المدينة بنسبة بلغت (63.3%)، تليها القرى بنسبة (32%)، بينما تمثل البادية النسبة الأقل بواقع (1.1%).

وفيما يتعلق بنوع المعاش المتقاضى، فتشير البيانات إلى أن أعلى نسبة للمعاش المتقاضى من عينة الدراسة هو معاش الشيخوخة المبكر بنسبة (53%) يليه معاش الشيخوخة لبلوغ السن القانونية وجاء بنسبة (26%)، ثم معاش العجز الناتج من سبب غير مهني بنسبة (20.6%)، وأقل نسبة لمعاش عجز كلي دائم بنسبة (0.4%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى رضا المرأة العمانية المؤمّن عليها بالمنافع التأمينية، والمعاش التقاعدي؟

حاولت هذه الدراسة من خلال أداة الاستبانة تعرف رضا المؤمّن عليها بالمنافع التأمينية، والمعاش التقاعدي أنموذجًا، وذلك بالاستناد إلى قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرات الاستبانة والأبعاد ككل (احتساب المعاش التقاعدي، وقانون التقاعد، والإجراءات وتقديم الخدمة، والتوافق النفسي والاجتماعي)، وحُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد ثم حكم عليها وفقاً للمعيار الخماسي الآتي: (4.20-5) مستوى مرتفع جداً، (3.40-4.19) مستوى مرتفع، (2.60-3.39) مستوى متوسط، (1.80- 2.59) مستوى منخفض، (1-1.79) مستوى منخفض جدًا.

البُعد الأول: احتساب المعاش التقاعدي

جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد: احتساب المعاش التقاعدي، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
أشعر أن تحديد الحد الأدنى للعمر لاستحقاق التقاعد هو من باب العدالة.	3.36	1.32	متوسط
كنت على اطلاع وفهم عن ضوابط التقاعد وطريقة احتساب معاشي قبل تقديم طلب التقاعد.	3.01	1.31	متوسط
أتفهم وجود نسبة تخفيض المعاش عند احتساب معاشي التقاعدي نتيجة التقاعد المبكر.	2.94	1.13	متوسط
أشعر بالرضا عن الطريقة التي تم بها إجراء حساب معاشي التقاعدي.	2.59	1.42	منخفض
يتناسب معاشي التقاعدي مع متطلبات المعيشة الأساسية.	2.04	1.35	منخفض
المتوسط العام	2.75	0.87	متوسط

يبين جدول 2 استجابة المبحوثات إلى بعد احتساب المعاش التقاعدي؛ إذ راوحت المتوسطات الحسابية بين (3.36 و2.04)، وعليه فقد جاءت ثلاث فقرات في مستوى متوسط، وفقرتان في مستوى منخفض؛ مما يعني أن رضا المرأة المؤمّن عليها عن احتساب المعاش التقاعدي جاء في المستوى المتوسط.

وبالإشارة إلى ترتيب الفقرات وفقًا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، نجد أن الفقرة التي تنص على: "أشعر أن تحديد الحد الأدنى للعمر لاستحقاق التقاعد هو من باب العدالة"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.36)، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على: "كنت على اطلاع وفهم عن ضوابط التقاعد وطريقة احتساب معاشي قبل تقديم طلب التقاعد" بمتوسط حسابي (3.01)، ثم جاءت الفقرة التي تنص على: "أتفهم وجود نسبة تخفيض المعاش عند احتساب معاشي التقاعدي، نتيجة التقاعد المبكر" بمتوسط (2.94). والجدير بالذكر أن البيانات الأولية أظهرت أعلى استجابة من العينة الفعلية بواقع (149) استجابة من المتقاعدات اللاتي يتقاضين معاش الشيخوخة المبكر، والذي يرمي بحد ذاته إلى وجود نسبة تخفيض في احتساب المعاش التقاعدي، في حين جاءت في الرتب الأخيرة الفقرتان التاليتان على التوالي وبمستوى منخفض: "أشعر بالرضا عن الطريقة التي أُجري بها حساب معاشي التقاعدي"، و "يتناسب معاشي التقاعدي مع متطلبات المعيشة الأساسية". وبالرجوع إلى البيانات الأولية لأفراد العينة يتضح أن غالبية العينة يتقاضين معاشًا تقاعديّاً لا يتجاوز (202.500 ريال عماني)، وهو الحد الأدنى المعمول به في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحبشي (2011) بأن أكثر المشكلات التي تواجه المتقاعدين هي المشكلات المالية في مواجهة المتغيرات الحياتية.

البُعد الثاني: قانون التقاعد

جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد: قانون التقاعد، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
أرى أن هناك تمايزًا في احتساب المعاش التقاعدي بين صناديق التقاعد الحكومية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.	3.65	0.99	مرتفع
أرى أن تحديد مدد الاشتراك 15 سنةً للمرأة مقابل 20 للرجل عادلٌ بالنظر إلى ظروف المرأة.	3.58	1.07	مرتفع

تابع/ جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد: احتساب المعاش التقاعدي، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
أرى أن تحديد سن التقاعد للمرأة بـ 55 سنة مقارنة ب 60 سنة للرجل عادلٌ بالنظر إلى ظروف المرأة.	3.15	1.50	متوسط
أتفق أن التقاعد المبكر في سن مبكرة يشكل أكبر التحديات المالية لنظام تقاعد الهيئة.	3.08	0.94	متوسط
أرى أن نظام تقاعد الهيئة يراعي طبيعة المرأة وظروفها.	3.04	1.4	متوسط
المتوسط العام	3.29	0.64	متوسط

يُظهر جدول 3 أن المتوسطات الحسابية لفقرات البُعد الثاني: قانون التقاعد يراوح بين (3.65 و3.04)، وعليه فقد جاءت فقرتان في مستوى مرتفع، وأربع فقرات في مستوى متوسط؛ مما يعني أن رضا المرأة المؤمّن عليها عن قانون التقاعد جاء في المستوى المتوسط.

وبالإشارة إلى ترتيب الفقرات تنازليًا ووفقًا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على: "أرى أن هناك تمايزًا في احتساب المعاش التقاعدي بين صناديق التقاعد الحكومية والهيئة العامة" بمتوسط حسابي (3.65)، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على: "أرى أن تحديد مدة الاشتراك 15 سنة للمرأة مقابل 20 للرجل عادل بالنظر إلى ظروف المرأة" بمتوسط حسابي بلغ (3.58). ويمكن مقاربة ذلك مع دراسة زهية (2017) التي تطرقت إلى تنظيم عمل المرأة بما يتفق مع طبيعتها الفسيولوجية وأدوارها الاجتماعية، بما يتطلب الأمر مراعاة سنوات العمل. ثم الفقرة التي تنص على: "أرى أن تحديد سن التقاعد للمرأة بـ 55 سنة مقارنة بـ 60 سنة للرجل عادل بالنظر إلى ظروف المرأة" بمتوسط حسابي (3.15) بمستوى رضا متوسط، تلتها الفقرة: "أتفق أن التقاعد المبكر في سن مبكرةٍ يشكل أكبر التحديات المالية لنظام تقاعد الهيئة" بمتوسط حسابي (3.08). وتتفق هذه النتيجة مع استجابة المبحوثات في البعد السابق لفقرة: "أتفهم وجود نسبة لتخفيض المعاش التقاعدي نتيجة التقاعد المبكر" والتي جاءت بمستوى متوسط، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة: "أرى أن نظام تقاعد الهيئة يراعي طبيعة المرأة وظروفها" بمتوسط حسابي (3.04) بمستوى متوسط.

وللمقاربة بين فقرات الدراسة (3، 4، 5) في البعد الحالي مع اتفاقية سيداو، فقد أوضحت الاتفاقية بشأن حقوق المرأة في التقاعد، في الجزئية (هـ) من المادة رقم (11) أن للمرأة: "الحق في الضمان الاجتماعي لاسيما حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز، والشيخوخة، وأي شكل من أشكال عدم القدرة على العمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر"؛ ما يفضي بدور سلطنة عُمان في تطويع مواد الاتفاقية بما يتلاءم مع طبيعة المرأة العمانية واحتياجاتها، كما كفلت الاتفاقية في المادة (13) الجزئية (أ) المجالات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة لا سيما الحق في الاستحقاقات الأسرية.

البُعد الثالث: الإجراءات وتقديم الخدمة

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الإجراءات وتقديم الخدمة، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
يلتزم الموظفون بساعات العمل والمواعيد.	4.44	0.92	مرتفع جداً
التزم المعنيون بالوقوف على طلبي والبت فيه.	4.41	0.96	مرتفع جداً
لامست حرصاً على تقديم الخدمات بكل جودة.	4.40	1.09	مرتفع جداً
أجد تعاوناً من قِبل الموظفين عند طرح أي سؤال عليهم.	4.39	0.99	مرتفع جداً
أشعر بحس المسؤولية لدى الموظفين في متابعة طلبي.	4.38	0.94	مرتفع جداً
مر طلب المعاش بتسلسل واضح وسريع في الإجراءات.	4.27	1.22	مرتفع جداً
تم توضيح طريقة احتساب المعاش التقاعدي بشكل واضح.	4.06	1.36	مرتفع
ألمس سعي الهيئة إلى تطوير خدماتها وتسهيل الإجراءات بشكل مستمر.	3.52	0.95	مرتفع
أشعر بالرضا عن رسائل التوعية التي تصدرها الهيئة للتوعية والتعريف بنظام التقاعد في مواقعها المختلفة.	3.27	1.00	متوسط
المتوسط العام	4.13	0.57	مرتفع

يبين جدول 4 المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لفقرات البُعد الثالث: الإجراءات وتقديم الخدمة، إذ راوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.44 و3.27)، وعليه فقد جاءت ست فقرات في مستوى مرتفع جدًا، وفقرتان في مستوى مرتفع، وفقرة في مستوى متوسط؛ ما يعني أن رضا المرأة المؤمّن عليها عن الإجراءات والخدمات التي تقدم من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية جاء في المستوى المرتفع.

وبالإشارة إلى ترتيب الفقرات تنازليًا وفقًا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة؛ فقد جاءت الاستجابات في ثلاثة جوانب: المسار الأول يعكس تعامل موظفي الهيئة مع طالبي الخدمة بمعدّل خمس عبارات متسلسلة، ففي المرتبة الأولى جاءت الفقرة: "يلتزم الموظفون بساعات العمل" بمتوسط حسابي (4.44)، تليها بدرجة متقاربة: "التزم المعنيون بالوقوف على طلبي والبت فيه"، وبمتوسط (4.41) للفقرة: "لامست حرصًا على تقديم الخدمات بكل جودة"، ومن ثم الفقرة: "أجد تعاونًا من قبل الموظفين عند طرح أي سؤال"، والفقرة: "أشعر بحس المسؤولية لدى الموظفين في متابعة طلبي".

ويستعرض المسار الثاني إجراءات سير الطلب، إذ جاءت بمستوى مرتفع جداً فقرة: "مر طلب المعاش بتسلسلٍ واضح وسريع في الإجراءات"، ثم فقرة: "تم توضيح طريقة احتساب المعاش التقاعدي بشكلٍ واضح" بمستوى قوي أيضًا بمتوسط حسابي (4.06).

أما في جانب المسار الثالث والأخير في استجابات المبحوثات لهذا البعد، فقد مثّلت عبارة: "ألمس سعي الهيئة إلى تطوير خدماتها وتسهيل الإجراءات بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (3.52)، أي ما يظهر مستوى مرتفعاً، وأخيرًا بمتوسط حسابي (3.27) فقرة: "أشعر بالرضا عن رسائل التوعية التي تصدرها الهيئة للتوعية والتعريف بنظام التقاعد في مواقعها المختلفة"، وهو ما أشارت إليه البراشدية وآخرون (2018) في نتائج دراستها التي كشفت عن وجود تفاوت بين الوسائل الإعلامية التي تستخدمها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في نشر الثقافة التأمينية.

البُعد الرابع: التوافق النفسي والاجتماعي

جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد: التوافق النفسي والاجتماعي، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
أجد المساندة الاجتماعية من عائلتي.	4.39	1.06	مرتفع جداً
أشعر بأنني مفيدة في المجتمع.	4.16	0.89	مرتفع
أحافظ على تواصلي مع زملاء المهنة.	4.15	1.16	مرتفع
أصبحت أقل اعتمادًا على الآخرين.	4.02	1.02	مرتفع

تابع/ جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد: التوافق النفسي والاجتماعي، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
قيامي بالأعمال التطوعية يساعدني على الشعور بأنني فرد منتج في المجتمع.	4.00	0.94	مرتفع
زادت أدواري الاجتماعية بعد التقاعد عما كانت عليه في السابق.	3.98	1.20	مرتفع
أشعر بالسعادة بعد التقاعد.	3.87	1.29	مرتفع
أشعر بأنني قادرة على مواجهة متطلبات الحياة.	3.83	1.13	مرتفع
المتوسط العام	4.04	0.58	مرتفع

باستقراء نتائج جدول 5 يظهر المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لفقرات البُعد الرابع: التوافق النفسي والاجتماعي، إذ راوحت المتوسطات الحسابية للبعد بين (4.39 و3.83)، وعليه جاءت فقرةٌ واحدةٌ في المستوى مرتفع جدًا، وست فقراتٍ في مستوى مرتفع؛ ما يفسر بأن المستوى العام لرضا المرأة المؤمّن عليها لبعد التوافق النفسي والاجتماعي بعد التقاعد يعد مرتفعًا.

وبالإشارة إلى ترتيب الفقرات تنازليًا وفقًا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على: "أجد المساندة الاجتماعية من عائلتي" بمتوسط حسابي (4.39) وبمستوى مرتفع جدًا، بينما جاءت الفقرة: "أصبحت أقل اعتمادًا على الآخرين" بمتوسط حسابي (4.02)، والفقرة التي تنص على: "قيامي بالأعمال التطوعية يساعدني على الشعور بأنني فرد منتج في المجتمع" بمتوسط حسابي (4.00)، وهذا يتفق مع اتفاقية سيداو في المادة (13) جزئية (ج)، والتي تنص على أن للمرأة: "الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية في جميع جوانب الحياة..."، وكذلك المادة (14) جزئية (و) والتي تنص على: "المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية"، وقد جاءت الفقرة: "أشعر بالسعادة بعد التقاعد" بمتوسط حسابي (3.87)، تلتها الفقرة التي تنص على: "أشعر بأنني قادرة على مواجهة متطلبات الحياة" بمتوسط حسابي (3.83)، واختلفت هذه الدراسة مع نتائج دراسة Aleid (2014)، التي أشارت إلى ظهور عدد من المشكلات النفسية والاجتماعية، وكشفت عن وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين العلاقات الأسرية والأمن النفسي، وهذا ما

بيّنته أيضًا دراسة الخطابي و الكربي (2015) حول أن المتقاعدين يعانون بعض المشكلات الاجتماعية مثل: (زيادة في وقت الفراغ، وتقلص علاقة المبحوث بمحيطه الاجتماعي، وانخفاض النشاط العام)، وهذا ما كشفت عنه دراسة (2010) Price & Nesteruk حول مسارات التقاعد أمثلةً من حياة بعض النساء عن: تعقيد الحياة اللاحقة والطبيعة المتغيرة بعد التقاعد.

وعليه؛ يتضح من الجداول السابقة أن مستوى رضا المرأة المؤمّن عليها بالمنافع التأمينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء تنازليًا كالآتي:

بُعد الإجراءات وتقديم الخدمة حصل على المرتبة الأولى؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.13) وبمستوى مرتفع، ويفسر رضا المرأة المؤمّن عليها عن تسلسل الخدمة المقدمة، وتعاون الموظفين في الهيئة والوقوف على الطلب، وتلاه في المرتبة الثانية بُعد التوافق النفسي والاجتماعي، بمتوسط حسابي بلغ (4.04)، وانحراف معياري (0.58)، وبمستوى مرتفع أيضًا، إذ أكدت عينة الدراسة على زيادة أدوارهن الاجتماعية، وإسهاماتهن في الأعمال التطوعية، وأتى بعدها قانون التقاعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.29)، وانحراف معياري (0.64) بمستوى رضا متوسط، أما في المرتبة الأخيرة فكان بُعد احتساب المعاش التقاعدي بمتوسط حسابي بلغ (2.75)، وانحراف معياري (0.87)، وبمستوى رضا متوسط.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائيًا في مستوى رضا المرأة العمانية المؤمن عليها بدور التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان تبعًا لمتغير العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة؟

جدول 6

نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مستوى رضا المؤمّن عليها بقانون التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان تبعًا لمتغير مكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والعمر

الأبعاد	المتوسط	قيمة (F)	مستوى الدلالة المعنوية
دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير مكان الإقامة			
البعد الأول: احتساب المعاش التقاعدي	1.79	2.42	0.066
البعد الثاني: قانون التقاعد	0.74	1.79	0.149
البعد الثالث: الإجراءات وتقديم الخدمة	0.09	0.15	0.926
البعد الرابع: التوافق النفسي والاجتماعي	1.57	4.78	0.003

تابع/ جدول 6

نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مستوى رضا المؤمّن عليها بقانون التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان تبعًا لمتغير مكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والعمر

الأبعاد	المتوسط	قيمة (F)	مستوى الدلالة المعنوية
دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي			
البعد الأول: احتساب المعاش التقاعدي	0.255	0.337	0.798
البعد الثاني: قانون التقاعد	1.318	3.250	022.
البعد الثالث: الإجراءات وتقديم الخدمة	0.621	0.997	0.395
البعد الرابع: التوافق النفسي والاجتماعي	2.254	7.029	0.000

تُشير النتائج في جدول 6 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وفقًا لمتغير الإقامة في: (البعد الأول: احتساب المعاش التقاعدي، والبعد الثاني: قانون التقاعد، والبعد الثالث: الإجراءات وتقديم الخدمة)، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وفقًا لمتغير الإقامة في: (البعد الرابع: التوافق النفسي والاجتماعي) لصالح المدينة والساحل، وقد يُعزى ذلك إلى توافر الخدمات والأنشطة المختلفة في المدينة والساحل؛ ما يتيح المجال للمتقاعدات للتطوع وممارسة الأنشطة الاجتماعية.

وفيما يتعلّق بالمستوى التعليمي، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في: (البعد الأول: احتساب المعاش التقاعدي، والبعد الثالث: الإجراءات وتقديم الخدمة). وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في: (البعد الثاني: قانون التقاعد، والبعد الرابع: التوافق النفسي والاجتماعي) لصالح المستوى التعليمي الدبلوم العالي والبكالوريوس، ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

1 - فيما يتعلّق بقانون التقاعد: قد يُعزى ذلك إلى اطلاعهن ومعرفتهن الجيدة بقانون التقاعد وما يرتبط به من تفاصيل وإجراءات.

2 - وفيما يرتبط بالتوافق النفسي والاجتماعي: قد يُعزى إلى أن مستويات وقيم المعاشات التقاعدية جيدة؛ ما يساعد المرأة على مواجهة متطلبات الحياة العصرية، وتُعينها أيضاً على العطاء وأن تكون عضوًا فاعلًا في مجتمعها، وكذلك دوره في تحقيق

الوعـي الـذي يـؤدي إلـى الاتـزان النفسـي والاجتماعي. ويمكـن مقارنة ذلك بنتائج دراسـة إبراهيـم (2003)، إذ أشـارت إلـى أن فئـة التعليـم العالـي مـن أفـراد العينـة تتصـور بـأن الحيـاة الأسـرية بعـد التقاعـد سـتكون أكثـر اسـتقرارًا وتنظيمًـا، ولديهـا تصـور إيجابـي حـول الحالـة الصحيـة والنفسـية، كمـا أن الفـراغ الناتـج من التقاعد سيُشـغل فـي القراءة والأنشـطة الثقافية.

ولمعرفـة مـا إذا كانـت هنـاك فـروق ذات دلالـة إحصائيـة فـي رضـا المـرأة عـن قانـون التأمينـات الاجتماعيـة تُعـزى إلـى متغيـر العمـر، اسـتُخدم تحليـل التبايـن الأحادي (ANOVA)، وقـد أشـارت النتائـج إلـى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مسـتوى الدلالـة ($\alpha = 0.05$) فـي تقديـرات عينـة الدراسـة فـي جميـع الأبعـاد.

نتائـج التسـاؤل الثالـث: مـا المقترحات لزيادة مسـتوى رضا المـرأة العمانية المؤمّن عليهـا بالمنافـع التأمينية، المعـاش التقاعدي أنموذجًا؟

المقترحـات مـن وجهـة نظـر المتقاعـدات، تـم ترتيبهـا واسـتعراضها فـي أربعـة جوانب (فيما يتعلّق بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، الخدمات الترويحية والثقافية والاجتماعية، مزايـا المتقاعديـن، دراسـات وأبحـاث)، تأتـي تفاصيل كل جانب علـى حدة كالآتي:

1 - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

- تسهيل إجراءات الحصول على الخدمة.
- إعطاء الموظفين دورات تدريبية في خدمة العملاء.
- توضيح قوانين التقاعد في برامج التواصل الاجتماعي.
- تنظيم طريقة إلكترونية لتقديم الطلبات بشكل عام.
- التعريف أكثر بقوانين الهيئة للأفراد.
- توضيح كل القوانين والتفاصيل للأشخاص المقبلين على التقاعد.
- تطوير الخدمات والمزايا المقدمة للمرأة المتقاعدة.
- إبـلاغ الأشـخاص المتقاعديـن بـكل مـا هـو جديـد مـن برامـج وقوانيـن متعلقـة بالهيئـة عبـر رسـائل نصيـة أو عبـر البريـد الإلكترونـي.
- مراعاة النسبة في معاشات الشيخوخة المبكرة.
- تقليل عمر التقاعد للمرأة.

- خلق أنظمة تساعد في تطوير حياة المتقاعدين.
- تغيير استحقاق شرط العمر من الخمسين إلى الأربعين.
- زيادة نسبة المعاش سنويًا.
- تغيير طريقة احتساب المعاش التقاعدي.
- تفعيل مركز الاتصال لاستفسارات المواطنين على مدار اليوم.
- إنشاء لجنة تثقيفية للموظفين في مقارّ أعمالهم بخصوص قوانين الهيئة وكل ما يخص التقاعد.
- تزويد المتقاعدات بأهم أخبار الهيئة وتحديثاتها ليكنّ على إطلاع دائم.
- متابعة المتقاعدين بصفة دورية.

2 -الخدمات الترويحية والثقافية والاجتماعية

- التواصل بشكل فعّال مع المتقاعدات.
- تكريم وإرسال دعوات للمتقاعدات في المناسبات المختلفة.
- تجهيز ورش عمل وبرامج تأهيلية للمتقاعدات.
- إعداد برامج للاستعداد النفسي للمتقاعدات.
- الاهتمام من الناحية الاجتماعية بالمتقاعدة، ومتابعة حالتها الاجتماعية مع وزارة التنمية.
- دورات وبرامج للمتقاعدات ترويحية وترفيهية.
- عمل تجمع للمتقاعدين، ومؤتمرات تناقش أوضاعهم واحتياجاتهم.
- عمل برامج للمتقاعدين لشغل أوقاتهم وتطوير أنفسهم.

3 - مزايا للمتقاعدين

- صرف مبالغ علاجية للمتقاعدين.
- خدمات للمتقاعدين كتأمين صحي.
- توفير فرص وظيفية مؤقتة للمتقاعدين كخبراء في المؤسسات المختلفة.
- التعاون مع المواطن ومساعدته في فتح مشاريعه الخاصة بالتعاون مع الجهات المعنية.

- تقديم عروض خاصة للمتقاعدين في المؤسسات الصحية الخاصة.
- إعادة النظر في تقاعد أصحاب الأمراض المزمنة.
- دعم أصحاب المشاريع الصغيرة بالتعاون مع الجهات المعنية.
- تقديم بعض المكافآت للمتقاعدين في المناسبات الخاصة.

4 - دراسات وأبحاث

- إعداد دراسات عن احتياجات المتقاعدات وزيادة الرواتب المتدنية.
- عمل دراسات عن تساوي الأنظمة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- دراسة عن كيفية استثمار خبرات المتقاعدين.

توصيات الدراسة

من خلال اهتمام الباحثات بتجويد الخدمات عمومًا، واطلاعهن على مختلف الدراسات التي ناقشت المزايا التي تقدّم للمتقاعدات في مختلف الجهات التي تعنى بالتأمين والضمان الاجتماعي؛ فقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات يؤمل أن يكون لها الاهتمام والاحتضان الأمثل، وتنفّذ بالتعاون مع الجهات المعنية بالتقاعد بسلطنة عمان، وبالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مثل جمعيات المرأة العمانية والجمعيات المهنية، التي تتلاقى وتتماس في الأهداف؛ كما يلي:

1 – عمل محاضرات استباقية للموظفات في القطاع الخاص واللاتي هن على مشارف التقاعد في المواضيع: (بدء التخطيط للتقاعد، والتخطيط الأسري الجماعي للتقاعد، وإدارة المصروفات).

2 – الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية للمتقاعدات من خلال تصميم برامج إرشادية تُعنى بهن من أجل الإسهام في تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية بعد التقاعد؛ وتفعيل أدوارهن من خلال المشاركة في تنمية المجتمع، مثل التطوع في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة في الأندية الاجتماعية والثقافية والترفيهية، والبرامج الإعلامية، وكذلك عقد اللقاءات الاجتماعية الدورية في جمعيات المرأة العمانية.

3 – الاستثمار البشري في المتقاعدات، من خلال عمل قاعدة بيانات في الموقع الإلكتروني للجهة المعنية بالتقاعد، تضم الخبرات والسير الذاتية، مما يسهم في وضع

إستراتيجية واضحة للاستفادة من قدرات المتقاعدات وليتسنى للقطاعات الأخرى ولأرباب المشاريع ولرواد الأعمال الاستفادة من خبراتهن، أو الرجوع لهن عند الحاجة إلى ذلك.

4 - تخصيص بعض المزايا والعروض الحصرية للمتقاعدات وأسرهن، تتلخص المزايا في: (توفير موازنة مالية سنوية للمتقاعدات، التعاون مع شركات الاتصال لعمل خصومات على الباقات، والفنادق، والمطارات، والمطاعم، والنوادي الصحية، ومحال العطور، والتأمين الصحي، ومحال الأجهزة الإلكترونية، وباقات وخصومات في المعاهد لأسر المتقاعدات، وقسائم شرائية وتخفيضات في المواد الغذائية ...).

المراجع

إبراهيم، أسماء عبد المنعم. (2003). *تصور نوعية الحياة بعد التقاعد عن العمل لدى عينة من العاملين بالحكومة والقطاع العام*. المؤتمر السنوي العاشر - الإرشاد النفسي وتحديات التنمية المشكلة السكانية، القاهرة، مصر.

أحمد، سمير نعيم. (2002). *المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الأمم المتحدة. (1976). *المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*. https://n9.cl/ux7x2.

البراشدية، حفيظة؛ والصبحية، نورة؛ والفرعي، فيصل؛ والعلوية، وضحة. (2018). تعزيز ثقافة التأمينات الاجتماعية في المجتمع العماني في ضوء الاستراتيجية الوطنية للابتكار. *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 19 (3)*، 340-354. http//:search.mandumah.com/Record/10

البلوشية، رحمة بنت منصور. (2007). النهوض بالمرأة في سلطنة عمان. *تواصل*، ع 6، 42-53. http//:search.mandumah.com/Record 7813/

التقرير الإحصائي الشهري. (2020). دائرة التخطيط. الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الحبشي، مايسة. (2011). أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط الاستراتيجي للدخل المالي لمرحلة التقاعد وعلاقته بالرضا عن الحياة. *مجلة بحوث التربية النوعية*، (22)، 474-516.

الحماية الاجتماعية أداة العدالة. (2015). نشرة التنمية الاجتماعية، *5*(2)، الأمم المتحدة الأسكوا https://n9.cl/h8g5l.

الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن. (2001). هيئة التحرير. *الدراسات الإعلامية*، 257-319.

خطابي، أحمد؛ والكربي، نورة. (2015). احتياجات المتقاعدين ومشكلاتهم في مجتمع الإمارات. *مجلة شؤون اجتماعية*، (127).

الزغل، علاء علي. (2019). تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (17)، 637–676.

زهية، سي فضيل. (2017). *الضمانات المقررة للمرأة العاملة في التشريع الجزائري والمقارن*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عبد الحميد ابن باديس. مستغانم.

سرور، ماجدة فريد محمد. (2008). *تحليل مضمون شكاوى المرأة كمدخل لتحديد الحاجات دراسة مطبقة على مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة عام 2007*. [بحث مقدم]. المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، مصر.

عبد، رشا خليل؛ وطارش، سناء. (2015). الحماية القانونية للمرأة ودورها في التنمية الاجتماعية. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، 229–244.

العنزي، نشمي بن حسين. (2014). واقع خدمات الضمان الاجتماعي المقدمة للأسر الفقيرة التي تعولها نساء: دراسة مطبقة على عينة من النساء المعيلات لأسر مستفيدة من الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض. *المجلة الاجتماعية*، 233—290.

غربي، محمد؛ وقلواز، إبراهيم. (2016). النظرية البنائية الوظيفية. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، 181–198.

القحطاني، محمد بريدان. (2018). *واقع المتقاعدين وانعكاسه على حياتهم الاجتماعية من وجهة نظر المتقاعدين في مدينة الرياض* [رسالة ماجستيرغير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الكيومى، وضحاء بنت شامس. (2014). *الوعي بقانون العمل لدى المرأة العمانية العاملة في القطاع الصناعي الخاص: دراسة ميدانية مطبقة على منطقة صحار الصناعية بسلطنة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

موسى، خالد السيد. (2014). *شرح نظام التأمينات الاجتماعية السعودي الجديد ولائحته التنفيذية*. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

النجار، رائد محمد إسماعيل. (2016). برنامج الحماية الاجتماعية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 191–213.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. (2020). *عن الهيئة*. تاريخ الاسترداد يوليو، 2020، من: https://www.pasi.gov.om/ar/Pages/AboutUs/5YearsPlan.aspx

وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة (اليونسيف). (2015). *وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي (2016–2025)*. https://n9.cl/ut7qzx.

وزارة العدل والشؤون القانونية. (1991). *قانون التأمينات الاجتماعية*. سلطنة عمان. https://qanoon.om/p/1991/rd1991072

وزارة العدل والشؤون القانونية. (1996). *النظام الأساسي للدولة*. سلطنة عمان. https://qanoon.om/p/1996/rd1996101/

وزارة العدل والشؤون القانونية. (2005). *القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*. سلطنة عمان. https://qanoon.om/p/2005/rd2005042/

Al-Eid, H. (2014). Family Relation and their impact on the psychological security among a sample of the ladies retired in riyadh. *J.Agric Econom and Social Science, 5*(4), 459-487.

Banerjee, S., Trends in Retirement Satisfaction in the United States: Fewer having a great time (April 1, 2016). EBRI Notes, Vol. 37, No. 4 (April 2016), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2772072

Cohen, L., Manion, L., & Morrison, K. (2007). *Research methods in education* (sixth edit). London and New York.

International Social Security Association. (2020). *UNDERSTANDING SOCIAL SECURITY*. Retrieved July saturday, 2020, from https://www.issa.int/en/topics/understanding/introduction

Price, C. A., & Nesteruk, O. (2010). Creating retirement paths: Examples from the lives of women. Journal of Women and Aging, 22(2), 136-149. https://doi.org/10.1080/08952841003719240

van Solinge, H., & Henkens, K. (2008). Adjustment to and satisfaction with retirement: Two of a kind? Psychology and Aging, 23(2), 422–434. https://doi.org/10.1037/0882-7974.23.2.422

للاستشهاد

المعمرية، سحر، والمزروعية، فاطمة، والعمرانية، نعمه. (2025). رضا المرأة العمانية بدور التأمينات الاجتماعية: المعاش التقاعدي أنموذجًا. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *53*(3)، 85-120.

To Cite:

Almamari, S., Al-Mazroui, F., & AlAmrani, N. (2025). Omani women's satisfaction with the role of social insurance: Retirement pension as a model. *Journal of the Social Sciences, 53*(3), 85-120.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Omani Women's Satisfaction with the Role of Social Insurance: Retirement Pension as a Model

Sahar S. Almamari - Fatma S. Al-Mazroui
Naama S. AlAmrani

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - No. 3

2025